الرقابة في مصر

ملف من إعداد وتقديم: أحمد الخميسي (مراسل الآداب في القاهرة)

في هذا الملفّ تناولتْ مجموعةٌ من نخبة كتّابنا قضيّةَ الرقابة في مصر. ولا يتبقّى، إذن، إلا أن أضع تصوّري الشخصيّ لهذا الموضوع إلى جوار التصوُّرات، والأفكار، وربما أحلامِ كلِّ المبدعين بزوال ذلك «الوحش» ـ على حدّ تعبير أستاذنا إدوار الخرّاط.

الرقابة، في تقديري، شكلٌ خاصٌّ للقمع يوائم مجالَ الفكر والتعبير. لكنّ للقمع نفسه ـ وهو جذر المسألة ـ وسائلَ وطرقًا عديدةً وفقًا للمجالات التي تَسْتلزم الضبطَ والنظامَ: فالمعتَقَلاتُ للمنظَّمين في أحزاب وحركات سريّة، والسجونُ للمجرمين الذين يَدْفعهم الفقرُ إلى تدمير أنفسهم والآخرين، والمشانقُ للمتمرِّدين إذا استدعى الأمرُ، وأخيرًا هناك القوانينُ التي تؤبِّد البؤسَ الاقتصاديَّ والمعنويَّ لدى الغالبيّة الساحقة من غير المنظَّمين والمجرمين والمتمرِّدين.

غير أنّ هذا الملفّ يناقش قضيّةَ الرقابة من الزاوية التي جرت العادةُ على النظر خلالها إلى الموضوع: أي الرقابة في مجال التعبير الفكريّ والأدبيّ، حيث يقف المثقفون في خندق دفاعًا عن حريّة التعبير، وتقف السلطةُ في الخندق المقابل دفاعًا عن الرقابة. ولأنّ الرقابة عدوٌّ بغيض، فإنّ الجميع ينشغل في الأغلب برشقها بالسهام من خلف المتاريس. وفي خضمّ العداوة، وغبار الاشتباك، قلّما يَلْمح أحدٌ تلك الجسورَ الصغيرةَ القويّةَ الممتدّةَ بين الخندقيْن، أو أحذيةَ الذاهبين والعائدين ليلَ نهار. ونادرًا ما نَلْتقط أنفاسَنا لنتأملَ أحوالَ معسكرنا، ونتمعَّنَ في حقيقة موقفنا من الرقابة، وفي العمقِ الفعليِّ للخصومة مع الدولة في هذا المجال.

ومع وقوفي المبدئيّ ضدّ كلّ أشكال الرقابة، وهو الجانبُ الذي استوفَتْه شهاداتُ الملفّ ومقالاتُه، إلاّ أنّ المسألةَ الجديرةَ بالتفكير أبعدُ من إعلان العداء للرقابة، الشفهيِّ والكتابيِّ المتصل. فاستمرارُ الرقابة من عدمه أمرٌ مرتهنٌ لا بقوة القمع وقوانينه فحسب، بل مرتهن بالقَدْر نفسه بقدرة المثقفين ووضوح موقفهم أيضًا. وفي هذا السياق فإنّنا نَخْدع أنفسَنا خداعًا كبيرًا إذا لم نَلْحظِ الاختلافَ في مواقف المثقفين ـ إنْ لم يكن التناقض الكامل فيها ـ إزاء عدة حالات متعاقبة لا يَفْصل بينها فارقٌ زمنيٌّ كبيرٌ، وتتَّصل كلُّها بموضوع الرقابة.

أولاً: فلنتذكَّرْ تلك الضجةَ المهولةَ التي أثارها نشرُ رواية **وليمة لأعشاب البحر** في آذار/ مارس عام ٢٠٠٠، ووقوف المثقفين المستنيرين جميعًا صفًّا واحدًا مع حريّة الإبداع، أو مع الحكومة ضدّ التيّار «الدينيّ،» أو مع الروائيّ الكبير إبراهيم أصلان والأديب حمدي أبو خليل المسؤوليْن عن نشر الرواية.

ثانيًا: لم تنقضِ سوى ثلاثة أشهر حتى ظهرتْ قضيّةٌ أخرى في ١٧ حزيران/يونيه من العام نفسه، حين حُكِمَ على الكاتب صلاح الدين محسن بالسجن ثلاث سنوات بسبب ما جاء في كتبه الثلاثة: **مسامرة مع السماء**، و**ارتعاشات تنويريّة**، و**مذكرات مسلم**، فضلاً عن مصادرة تلك الكتب. وفي حين صدرتْ ضجّة هائلة في حالة **وليمة لأعشاب البحر**، فإنّ المثقفين في حالة صلاح الدين غضّوا النظر عمّا يجري. والأكثر من ذلك أنّ لجنة الحريّات التابعة لـ «اتحاد كتّاب مصر» بدلاً من أن تَسْتنكر مع الاتحاد سجنَ عضو من أعضائه، إذا بها تصرِّح على لسان رئيسها بأنّ «صلاح الدين دَخَلَ الاتحادَ بطريق الخطإ، وسيعيد الاتحادُ النظرَ في عضويّته.» ذلك كان الدعمَ الوحيدَ الذي قدَّمه المثقفون لكاتبٍ سُجِن بسبب أفكاره، رغم تأييد المثقفين الواسع لمبدإ حريّة الفكر والاعتقاد!

ثالثًا: بعد نحو عام في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ نشبتْ أزمةٌ جديدةٌ عُرفتْ بأزمة «الروايات الثلاث» (**وهي أبناء الخطإ الرومانسيّ**، و**قبل وبعد**، و**أحلام محرَّمة**) التي مُنعتْ من التداول لأنَّها «تَخْدش الحياءَ وتمسّ الدينَ والعقائد.» هذه المرّة استقرّت غالبيّةُ المثقفين المستنيرين على موقف جديد تمامًا: لا هو ضجّةُ التأييد لحريّة التعبير في حالة **وليمة** حيدر، ولا هو الصمتُ الذي شَيَّعوا به صلاح الدين وكتبَه إلى السجن. هذه المرّة انتقل المثقفون من تأييد الحريّة، إلى السكوت عن قمعها، فإلى دعمٍ كاملٍ لضرورة ـ بل وأهميَّة ـ مصادرة الحكومة للروايات الثلاث! ولم يكن حِبْرُ استنكارهم لمصادرة **الوليمة** قد جفَّ بعدُ.

رابعًا: لم تمرّ عشرةُ شهور من العام نفسه حتى أُلقي القبضُ على شهدي نجيب سرور في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لأنّه نَشَرَ في موقعٍ على الانترنت «موادَّ تسيء إلى سمعة البلاد،» أيْ قصائدَ والده الشاعر الراحل نجيب سرور. وحُكِم عليه بالسجن سنةً. وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ سُجِنَ شاعرٌ شابٌّ من بورسعيد يُدعى محمد حجازي بسبب ديوانه **ضحكتْ شيرين**، وخَيَّم في المرتيْن الأخيرتيْن الصمتُ الغريبُ عينُه، وهو صمتٌ يثير الكثيرَ من التساؤلات عن «عمق الخصومة» بين المثقفين والدولة في مجال الرقابة.

إنّ ردود الأفعال المختلفة والمتناقضة على تلك الوقائع الأربع خلال أقلّ من عاميْن تدعو إلى الظنّ بأنّ حركةَ المثقفين الجارفة مع الحريّة مرتبطةٌ بحركة الدولة نفسها في هذا الاتجاه، أو بحركة أجنحةٍ من الدولة في صراعها ضدّ التيّارات الأشدّ رجعيّةً في المجتمع. وربما يتحرّك المثقفون بشكل عشائريّ، وموسميّ،

وشخصيّ، كأنْ يتعرّضَ للإهانة كاتبٌ كبيرٌ يكنُّون له التقديرَ، فتصبح المسألةُ استنقاذَ رقبة، لا الدفاعَ عن مبدإ في كلّ حادثة بغضّ النظر عن أبطالها.

وما جرى في العاميْن الأخيرين من تضارب وتناقضٍ في مواقف المثقفين في مواجهة الرقابة إنّما هو صفحةٌ من كتاب كامل. فقد اتّسم موقفُهم، منذ بزوغ الفكر المصريّ الحديث، بذلك التردد والضعف. ظَهَرَ ذلك بدءًا من كتاب علي عبد الرازق عام ١٩٢٦، ثم كتاب طه حسين عام ١٩٢٧، حين انتهت الواقعتان بتراجع الكاتبيْن الكبيريْن والانسحابِ من الصدام: فَرَفَضَ الأولُ حتى وفاته إعادةَ طبع كتابه **الإسلام وأصول الحُكْم**، وقَبِلَ الثاني بتعديل كتابه في **الشعر الجاهليّ**. واستمرارًا للظاهرة ذاتها وافق كاتبُنا الكبيرُ نجيب محفوظ على عدم نشر روايته **أولاد حارتنا** في مصر، وبرَّر ذلك بأنّه تعهَّد عامَ ١٩٦٠ للممثِّل الشخصيّ للرئيس عبد الناصر بألاّ يُصْدر الرواية في مصر، وأنّه مازال ملتزمًا الاتفاقَ الذي وصفه بأنّه «اتفاقُ جنتلمان.»

وقد يَرْجع سببُ ذلك الضعف التاريخيّ إلى خروج المثقفين المصريِّين من عباءة الدولة لخدمة الأسطول والجيش والتصنيع ومختلف المهن في عهد محمد علي، وارتباطهم إلى يومنا بصلة الرَّحِمِ هذه في ظلّ مجتمعاتٍ قامت الدولةُ فيها دائمًا بالدور الأساسيّ، واستَخْدمتْ ـ في عمليةِ مساندة متبادلةٍ ـ المثقفين أداةً لنشر سياستها. كما تشبَّث المثقفون بالدولة أساسًا لاستمرار وجودهم من الناحية الماديّة والأدبيّة. وربما أدّى غيابُ الصحفِ والمؤسّساتِ الأدبيّةِ المستقلّة القويّة، وتقاليدِ الحريّات العامة الراسخة، إلى تأكيد تلك الرابطة، وارتواءِ الجذور المشتركة التي تَجْمع المثقفين والدولةَ رغم مظاهر الصراع من حين إلى آخر. ومن تلك الجذور نظرةُ الخصميْن الواحدةُ إلى «حريّة التعبير» بوصفها ممكنةً، بغضّ النظر عن أوضاع حريّات التعبير الأخرى السياسيّة والاقتصاديّة في المجتمع. فأكثرُ ما يُسْعد الدولةَ أن يشترك المثقفون معها في تجزئة مفهوم الحريّة، والتعاملِ بمبدإ «القطعة،» وتفكيكِ الصلة العضويّة بين الرقابة وأشكال القمع الأخرى. وتغري الحريّةُ النسبيّةُ في مجال التعبير ـ نتيجةً لانعدام تأثيره تقريبًا في مجتمعٍ شبهِ أميّ ـ البعضَ بأن يَحْلموا بوجود «جزيرةِ حريّةٍ للأدب» على مرمى ذراعيْن في بحر القمع الاجتماعيّ والسياسيّ، ومن ثم يتَّخذ الصراعُ ضدّ الرقابة طابعَ «الاجتهاد» من أجل امتياز خاصٍّ لنخبة مثقفة تَحْصل عليه مقابلَ صمتها عن أشكال الرقابة الأخرى التي تطبَّق على الآخرين من حولها!

لقد أَفْضى هذا الارتباطُ إلى غياب أيّ برنامج مستقلّ لدى المثقفين في صراعهم ضدّ الرقابة. ولم تَنْجح حملاتُ الهجوم المكثَّفة على حريّة التعبير في دفع المثقفين إلى تبنّي برنامج مشترك في مواجهة الرقابة، أو إلى التصدّي للبنود الثقافيّة التي تتضمّنها معاهدةُ كامب ديڤيد.

وعلى أيّ حال من الصعب الآن أن تَسْمع في سماء الفكر والأدب صيحةً كتلك التي أَطْلقها خليل مطران محتجّاً على قانون المطبوعات عام ١٩٠٩:

كَسِّروا الأقلامَ، هل تكسيرُها ... يَمْنع الأيديَ أن تَنْقشَ صَخْرا؟
قَطِّعوا الأيدي، هل تقطيعُها ... يَمْنع الأَعينَ أن تَنْظُرَ شَزْرا؟
أَطْفِئوا الأعينَ، هل إطفاؤها ... يَمْنع الأنْفاسَ أن تَصْعَدَ زَفْرا؟
أَخْمِدوا الأنفاسَ، هذا جهدُكُمْ ... وبه منجاتُنا مِنْكم.. فَشُكْرا!

إذن، أدعوك، يا عزيزي القارئ، إلى قراءة هذا الملفّ، آملاً أن تجد فيه الكثيرَ مما يستحق التأمل والتفكير.

◆ ◆ ◆

المشاركون

أبحاث : **كارم يحيى، حسن عطيّة، أحمد يوسف.**

أبحاث/شهادات : **سامية محرز، نصر حامد أبو زيد، صنع اللّه إبراهيم.**

شهادات : **إدوار الخرّاط، سميّة رمضان، ياسر شعبان، بهيجة حسين، حمدي أبو جليل، نعمات البحيري، الحاج محمد مدبولي، محمد هاشم، حسين عاشور، صلاح الملاّ، أيمن الصيّاد.**

قصيدة عاميّة : **وفاء المصري.**